مجلة بحوث
كليـــــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة
(١٠١)

الإسلام وأصول الحكم

"دراسة تحليلية لنص (على عبد الرازق)"

إعـــــداد
د/ نوران الجزيرى
كلية الآداب – جامعة عين شمس

العدد المائة وواحد ديسمبر ٢٠١٠

Web site:http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

الإسلام وأصول الحكم

الملخص

يتناول هذا البحث واحدًا من أهم أدبيات الفكر العربى المعاصر، وقد أثار ضجة هائلة حين صدوره سنة ١٩٢٥م. فهو يضعنا تجاه فضاء معرفى تتوزعه مواقف متباينة وإن كان يجمعها رفض اللحظة الراهنة. وهذا البحث من أهم الأعمال وذلك لأسباب عدة منها تفرده بين كل النصوص السياسية بالجرأة وقد جاء كذلك صادمًا وواضحًا لنا فى مواضع كثيرة، ولذلك فقد أثار جدلاً وقت صدوره عرفت بأزمة " الإسلام وأصول الحكم".

فقد تناول هذا البحث موضوع شائق وشائك معًا وهى علاقة الإشكالية بين الدين والسياسة فقد نظر لذلك البحث على إنه اجتهاد شرعى خرج عن جادة الصواب. من وجهة نظر بعض رجال الدين، وهذا ما جعل الموضوع أكثر خطورة، أنه يعنى انعدام أى رقابة من أى مؤسسة أخرى على القرار السياسى وانعدام فرص التغيير.

وقد شكل ذلك البحث فاعلية على مستوى أكثر عمقًا فلا يبدو مباشرًا مثل المستوى المرتبط بالتصدى لواقع سياسى ولكنه كان موحيًا لمبدأ هام قدمه العديد من المفكرين فى التراث العربى الإسلامى، حيث أصبح ذلك النص مرجعية أساسية لكل من يريد أن ينقد فكرة إضفاء القداسة الدينية على شخص الحاكم السياسى للدولة. وتأتى أهمية ذلك من كون مؤلفه من داخل مؤسسة دينية عتيدة وهى (الأزهر الشريف) ومن علمه الشرعى بتقلده منصب القضاء الشرعى.

إن كتاب على عبد الرازق هو المبادرة الأولى للكشف عن وهم الخلط بين العقيدة الإسلامية وتاريخ المسلمين. ففى نطاق الفعل السياسى يجب أن تتراجع نظرة القداسة وتحل محلها نظرة النقد التاريخى. وقد نجح على عبد الرازق فى أن يفرق بين هذين المستويين.

هذا العمل الأصيل خرج ليمارس دورًا أيديولوجيًا فى حياتنا السياسية والفكرية ظهر آثره وربما سيكشف المستقبل عن تأثير أكبر. فإن المؤلف يكتب كلمته ويتركها للتاريخ ليقول كلمته.

الإسلام وأصول الحكم

إذا كنا بصدد البحث في الفكر العربي المعاصر، فإن هذا البحث يضعنا تجاه فضاء معرفي تتوزعه مواقف جد متباينة. وإن كان يجمعها رفض اللحظة الراهنة بوضعيتها القائمة ــ منذ بدء الوعي بالمشكلة مع بداية القرن التاسع عشر وإلى الآن؛ فحينما يكون الموقف الناقد مشدودًا إلى ماضي يراه ذهبيًا، وأحيانًا متطلعًا إلى آفاق رحيبة لمستقبل لا يطال إلا بتجاوز ذلك الماضي، وبين النقيضين ستجد كل ألوان الطيف، وبين حصيلة تلك الرؤى والمشروعات الفكرية تأسس ما يعرف بالفكر العربي المعاصر.

يتناول هذا البحث واحدًا من أهم أدبيات الفكر العربي المعاصر، أثار ضجة هائلة حين صدوره سنة ١٩٢٥م، وهو كتاب الشيخ على الرزاق "الإسلام وأصول الحكم".

إن الفكر السياسي العربي قديمًا وحديثًا، محدود كمًا ولا ينزع للتنظير والتجويد، فلا نستطيع أن ندعى أن هناك تراثاً فلسفياً سياسياً عربياً ، ولكنه يتسم بخصوصية ارتباطه بالواقع المباشر أكثر من كونه تأسيسًا معرفيًا استثناء بعض الكتابات[١] المعاصرة، ومع ذلك فإن "الإسلام وأصول الحكم" هو أحد أهم الأعمال في هذا المجال، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وذلك لأسباب عدة سوف تتكشف لاحقًا، ولكن هذا لا يعطينا مشروعية لتقديم النص على أنه قطعة في ""الفلسفة السياسية"، فهو لا يزال ويحتفظ بكل سمات النص السياسي العربي، ولكن يأتي تميزه من التفرد بين كل النصوص السياسية، بالجرأة والاقتحام، بل نستطيع أن نقول إنه جاء في مواضع كثيرة صادمًا وواضحًا، لنا فقد أثار ــ ولا يزال ــ جدلاً واسعًا، وكان قد أثار وقت صدوره ضجة هائلة عرفت وقتها بأزمة "الإسلام وأصول الحكم".

يتناول الكتاب موضوعًا شائقًا وشائكًا معًا، بل هو يتناول أخطر الموضوعات وأكثرها حساسية كما يتضح من العنوان تلك العلاقة الإشكالية بين الدين والسياسة، ما إن صدر الكتاب جاءت ردود الفعل تحمل هجومًا عنيفًا يصل إلى حد التكفير للمؤلف

أو على الأقل وقوعه في الخطأ الفادح الذي يستوجب الاعتذار والتراجع والاستتابة أيضًا[٢]، ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا سوف ينظر "للإسلام وأصول الحكم" على أنه اجتهاد شرعي وفكر ديني خرج عن جادة الصواب — من وجهة نظر بعض رجال الدين المسلمين والأزهر — سوف تتم محاسبة النص على هذا الأساس لتنتهي بإدانته بالضرورة قياسًا على المرجعية الشرعية لناقديه، دون أن يحظى النص بالاعتراف أنه نص سياسي نقدي، ولكنه بالفعل كان كذلك، سوف تتوالى النتائج المترتبة على هذه الحقيقة على كافة المستويات، كما سنوضح لاحقًا، وتصل إلى أبعد ما كان متوقعًا بكثير.

إن قراءة علمية للنص قد تبدأ بالتساؤل هل نقد على عبد الرازق للتاريخ السياسي للمسلمين، ولشكل ممارسة السلطة السياسية المتمثل في نظام الخلافة، هل هذا النقد، كان يريد به فقط تقويض القداسة الأسطورية لهذا النموذج الماضوى، أم إحباط مشروع إعادة إنتاجه مرة أخرى انتصارًا للحداثة السياسية؟ سيتطلب هذا أن نتعامل مع النص على عدة مستويات ولنبدأ بسياقه التاريخي.

حياة على عبد الرازق وفكره

ولد على عبد الرازق في السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن التاسع عشر بمحافظة المنيا بصعيد مصر، وهو ينتمي لعائلة عريقة، وهبت مصر أكثر من اسم بارز فقد تولى أجداده مناصب قضائية مهمة، كما كان لأبية دور سياسي واهتمامات فكرية، فأبوه حسن عبد الرازق كان عضوًا منتخبًا بمجلس شورى القوانين، كما شارك في تأسيس حزب الأمة سنة ١٩٠٧، وكما يذكر على عبد الرازق في مقدمة كتاب تذكاري عن أخيه الإمام الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق، فإن هذا الحزب الذي رأسه محمود باشا سليمان وكان والده وكيلاً له، كان يهدف إلى تخليص البلاد من سطوة الإنجليز والخديوي عباس حلمي الثاني معًا، لذلك لاقى هذا الحزب الكثير من المشكلات والدسائس منذ إنشائه، ومن الملاحظ أن عائلة عبد الرازق كانت لها علاقة معقدة مع السلطة السياسية في ذلك الوقت فهناك نوع من التقارب الذي كان يصل في

بعض الأحيان لدرجة الصداقة الشخصية ثم سرعان ما ينقلب الموقف إلى ما يشبه الصدام بسبب الرؤية السياسية لعائلة عبد الرازق التي تختلف بشكل جذري مع مصالح الحاكم(٣).

وبالرغم من تقلد بعض أفراد هذه العائلة مناصب رفيعة إلا أن الصدام كان موجودًا ومنفجرًا أحيانًا، ولعل كتاب على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" أحد هذه المواقف ألصداميه مع السلطة السياسية في ذلك الوقت.

وإذا كانت علاقة عائلة عبد الرازق بالسلطة السياسية قد شكلت جانبًا أساسيًا في تشكل الموقف السياسي لعلى عبد الرازق، فإن هناك علاقة أخرى أكثر عمقًا وتأثيرًا نستطيع أن نقول إنها أهم إطار مرجعي لفكر على عبد الرازق وأيضًا شقيقه الأكبر رائد الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث الشيخ مصطفى عبد الرازق، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنه ربما يكون هذا هو المرجع الأساس لكل مفكري عصر النهضة العربي، إننا هنا بصدد الحديث عن الإمام الشيخ محمد عبده، فلقد كان الإمام صديقًا حميمًا لوالد على عبد الرازق منذ أن التقيا في مجلس شورى القوانين الذي كان الإمام عضوًا معينًا به، وكانت العلاقة في بدايتها بها شئ من التحفظ من جانب حسن عبد الرازق بسبب ما كان يشاع عن الاتجاهات الفكرية لمحمد عبده، ثم ما لبث الرجل أن اكتشف عمق وقيمة وتجديد يكمنان فيما يقدمه الإمام فأصبحا صديقين حميمين، وكان لقاء مصطفى عبد الرازق وأخيه على بمحمد عبده وتأثرهما العميق بفكره التجديدي المستنير مما كان له أثر كبير في تكوينهما العقلي والفكري ليصبحا فيما بعد علامات مبهرة على طريق عصر التنوير العربي(٤).

ومن المصادر الأساسية في التكوين الفكري لعلى عبد الرازق الأزهر الشريف، فلقد تلقى تعليمًا أزهريًا وحصل على درجة العالمية وعندما أصدر كتابه "الإسلام وأصول الحكم" كان قاضيًا بالمحاكم الشرعية، أي إننا لابد أن ننتبه إلى أن على عبد الرازق أتى من داخل المؤسسة الدينية ونشأ وتكون في إطارها، ومن ثم فإنه يصبح أمرًا جدير بالاعتبار كون آرائه تمثل نقدًا من الداخل وليست محاولة لتهميش الدور الاجتماعي للعقيدة الدينية بأية حال من الأحوال، مهما علمنا من الموقف المتشدد الذي

أخذه رجال الأزهر من الكتاب وقت صدوره، فهو يمثل أحد أدبيات عصر النهضة العربي من وجهة نظر الفكر الإسلامي المستنير فلا يمكن النظر لتاريخ على عبد الرازق وتكوينه العلمي والفكري أن يكون رأيه من خارج المؤسسة الدينية أو ينتمي لاتجاه تحديثي خالص ربما لكى نستطيع أن نتكشف ملابسات الهجوم الضاري على هذا النص لابد أن نلقى النظرة على السياق التاريخي الذي تشكل فيه وكان تعبيرًا عن ظروفه ومشكلاته.

نظرة تاريخية لظروف كتابة

الإسلام وأصول الحكم

في شهر إبريل من عام ١٩٢٥م دوت الأوساط الفكرية والسياسية والثقافية والدينية بضجة هائلة مصدرها الكتيب الذي أصدره القاضي الشرعي على عبد الرازق وحمل عنوان "الإسلام وأصول الحكم" وبالطبع كان موضوع الكتاب هو نظام الحكم في الإسلام أو موضع الخلافة، ولكي ندرك بدقة في أي ظرف تاريخي تشكل هذا النص المهم، فلابد أن نلقى نظرة على مشكلة الخلافة وأبعادها في التاريخ الحديث، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلابد أن نتعرف أيضًا غلى الوضعية السياسية والفكرية في مصر في ذلك الوقت وكلا الجانبين مرتبط بدرجة كبيرة بالآخر(٥).

في عام ١٩٢٥ كانت النهضة العربية ــ التي بدأت في مصر مع حكم محمد على ــ قد قطعت ما يقرب من مائة عام، وإن كان الجانب التنظيرى قد بدأ تقريبًا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر مع كتابات رفاعة الطهطاوي ثم تبعه الكُتاب الشوام وبدأ تبلور التيارات المختلفة في الفكر العربي المعاصر.

ولقد تبلورت هذه التيارات مع العقد الأول للقرن العشرين بثلاثة تيارات رئيسة: تيار الإصلاح الديني الذي بدأه جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٨) ثم امتد مع تلميذه محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) كذلك عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٣) والتيار الليبرالي الذي يدعو للتحديث على غرار النموذج الغربي مع الاحتفاظ بالشخصية القومية ونجده عند قاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨) وأحمد لطفي السيد ثم تيار اليسار العلمي الذي نجده عند المهاجرين الشوام إلى مصر في نهاية القرن التاسع عشر مثل فرح أنطوان (١٨٧٤-١٩٢٢) وشبلي شميل ونجده أيضًا عند إسماعيل مظهر وسلامة موسى(٦).

وقد كانت هذه الحيوية الفكرية مواكبة لحركة وطنية مصرية بلغت ذروتها بثورة ١٩١٩ التي كان زعيمها سعد باشا زغلول تلميذ الإمام محمد عبده وثمرة فكر

النهضة العربية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سعت مصر للتفاوض من أجل إعلان استقلالها وحصلت عليه سنة ١٩٢٢ لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة ممثلة بشكل كامل في عصبة الأمم ولها تمثيل دبلوماسي في دول العالم وأصبح فؤاد الأول ملكًا على مصر، وكان معروفًا بكراهيته للإنجليز وأيضًا باهتمامه الكبير بالنهضة التعليمية فكان على رأس لجنة إنشاء جامعة القاهرة، التي لم تكن قد قامت حتى ذلك الوقت كجامعة حكومية لكن الجامعة الأهلية التي مثلت نواة لها كانت قد أنشئت في عام ١٩٠٨.

ونعود مرة أخرى إلى رحلة الحياة السياسية في مصر في عام ١٩٢٥ (عام صدور كتاب على عبد الرازق) فنجد تعددية حزبية على رأسها حزب الوفد أو حزب الأغلبية بزعامة سعد زغلول، وهو الحزب الذي كان يتمتع بشعبية جارفة وله مبادئ ثورية في عملية التغيير ويؤمن بالمجتمع المدني ومؤسساته، ومن أهم أحزاب ذلك الوقت حزب الأحرار الدستوريين الذي كانت قياداته ضمن وفد التفاوض من أجل الاستقلال ثم اختلفوا مع جماعة سعد زغلول ليُشكل حزبًا مستقلاً أكثر اعتدالاً من أهم رموزه عدلي باشا يكن، وعبد الخالق باشا ثروت وكان أهم ما يميز حزب الأحرار الدستوريين هو ثرائه بالشخصيات الفكرية ورموز الثقافة المصرية فكان من مؤيديه محمد حسين هيكل وأحمد لطفي السيد وطه حسين ومصطفى عبد الرازق وعلى عبد الرازق اللذين كانا شقيقهما محمود باشا عبد الرازق أحد قيادات الحزب(٧).

ومن قلب هذا السياق التاريخي المضطرم سياسيًا وفكريًا وثقافيًا خرج لنا كتاب على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" ليمثل نقطة تحول أساسية في مجرى الأحداث، ويكون له تأثير عميق لم يكن متوقعًا لهذا الكتيب الصغير حين صدوره، لقد عالج على عبد الرازق "القاضي الشرعي" في كتابه موضوعًا من أخطر الموضوعات "نظام الحكم" وجاء موقفه نقديًا، فهو لا يقدم "نظرية الحكم" بقدر ما ينقد "أنظمة حكم" أُسست لتصور خاطئ أنها تقوم على نظرية دينية في السياسة، ومن ثم فإن هذه الأنظمة كرست الاعتقاد بقدسيتها التي تستمدها من قداسة النص الديني، إن ما فعله على عبد الرازق هو فض هذا الصندوق المغلق واقتحام التابوت المصرم ليكتشف ما

في داخله، فأخرج للثقافة العربية كتابه بجرأة غير مسبوقة وليثير أيضًا ردود أفعال غير مسبوقة وهو يحدد هدفه منذ البداية بلا مناورة ولا مراوغة وهو أنه سوف يبحث موضوع "الخلافة في الإسلام".

إن كتاب على عبد الرازق لا يستمد أهميته من كونه أول كتاب يتناول هذا الموضوع في ثقافتنا الحديثة فقط، ولكنه كما ذكرنا يستمد أهميته من موقفه النقدى وجرأته ووضوحه تجاه واحدًا من أكثر الموضوعات حساسية في التاريخ العربى (أو هكذا جُعلت).

إن موضوع الخلافة الإسلامية كان قد أثير حديثًا منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، مع ضعف الدولة العثمانية وترهلها، وبعد أن أصبح واضحًا تراجعها الكامل كقوة عظمى وما عرف عن تركيا بأنها "رجل أوروبا المريض"، منذ ذلك التاريخ أصبح هناك سؤال مطروح عن البديل، والبديل هنا لا يعنى من يقوم بدورًا فعلي على مستوى التوحيد السياسي للقوى الإسلامية فهذا دور لم تقم به أبدًا الخلافة العثمانية، ولكن المعنى الأصوب هو من يرث هذا اللقب البراق الذي يستطيع من خلاله أن يكتسب الهيبة والمكانة والولاء من الدول الإسلامية، ألم تكن أحد عوامل فشل الثورة العربية سنة ١٨٨٦ ما انتشر بين الشعب من أنها خروج على سلطة الخلافة العثمانية، وبالتالي فهي خروج على الحاكم الدينى، وهو الأمر الذي روج له الإنجليز ونجحوا فيه، فأي قوة يستطيع حاكم أن يستمدها "من لقب خليفة المسلمين"[٨].

على أية حال، فإن تراجع الخلافة العثمانية نتيجة ضعف تركيا وتخلفها الحضاري بالنسبة لباقي الدول الأوروبية أصبح أمرًا واضحًا.

وبدأ الإنجليز حرصًا على مصالحهم يفكرون في بديل عربي للخلافة العثمانية المتداعية، ففكروا في التأسيس لخلافة جديدة في مكة لأسرة بني عون التي كان أحد أفرادها شريفًا لمكة، وكانت هناك فكرة أخرى في إنشاء خلافة في مصر، وبهذا يستطيع الإنجليز أن يحتفظا بالأمور بين أيديهم، ولا تلفت منهم خيوط السيطرة على المنطقة، في هذا الوقت من ثمانينيات القرن التاسع عشر أخذ جمال الدين الأفغاني

يدعو للجامعة الإسلامية ورابطة العروة الوثقى وأسس بالفعل جمعية العروة الوثقى وصدرت جريدة بهذا الاسم تولى رئاسة تحريرها الإمام محمد عبده، وكان هدف دعوة جمال الدين الأفغاني تجديد قوة الخلافة العثمانية من خلال تأييد شعبي منظم يعتمد على التنظيم العنقودي لخلايا العمل يستطيع أن يحقق هدف التضامن الإسلامي وفقًا لمبادئ محددة تقوم على إحياء مبادئ الإسلام في فطرته الأولى والدعوة للوحدة بين كل الفئات والطبقات من أجل نصرة الإسلام، وأن يكون للمسلمين قيادة من أقوى دولهم، لم يذكر الأفغاني صراحة ضرورة وجود حاكم فرد على رأس وحدة سياسية إسلامية كحاكم مطلق للمسلمين، أي خليفة، ولكنه أيضًا لم يستبعد حدوث هذا إن أمكن(٩).

وبالطبع كان الأفغاني يعنى بأقوى دولة بين المسلمين تركيا، واستمرت المراوحة بين تصور الإنجليز لإقامة خلافة عربية وبين دعوة الأفغاني وتلاميذه للجامعة الإسلامية بقيادة تركيا، حتى حدثت الحرب بين تركيا واليونان وعجزت الخلافة العثمانية عن التصدي العسكري للجيوش اليونانية، واستطاع الضابط التركي كمال أتاتورك أن يتصدى للجيوش اليونانية ويهزمها ثم يتحول إلى الخلافة العثمانية ليعزل السلطان عبد الحميد ويعلن إلغاء الخلافة وبداية عصر جديد في تركيا وكان ذلك سنة ١٩٢٢(١٠).

ومنذ هذا التاريخ بدأ التفكير مرة أخرى في البديل عن الخلافة العثمانية التي تهاوت بالفعل، وفى ذلك الوقت كان الملك فؤاد الأول ملكًا على مصر فانتعشت آماله في أن يصبح هو "خليفة المسلمين" ولاقت هذه الفكرة قبولاً من الإنجليز، وعند هذه النقطة التقت مصالح الملك فؤاد مع الإنجليز، على الرغم مما كان معروفًا عنه من كراهيته الشديدة للإنجليز ولم تلق فكرة تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين ترحيبًا من حكام السعودية ولكن استمرت الفكرة والإعداد لتنفيذها لأنها كما ذكرنا كانت تلقى دعمًا من الإنجليز، وفى أثناء هذا الإعداد ظهر كتاب على عبد الرازق ليلقى الظلال حول فكرة "الخلافة" من أساسها، فيثير حنق وثورة كل من السلطة السياسية والسلطة الدينية على السواء أو ربما بالتبعية.

وبعد أن صدر الكتاب وتناولته بعض الأقلام بالتعليق والتحليل دون أن يتصور أحد أنه من الممكن أن يثير زوبعة سياسية ودينية، جاءت الأخبار لتقول بأن هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف قد قررت الانعقاد للبحث في فصل على عبد الرازق منها استنادًا للمادة ١٠١ من قانون الأزهر التي تنص على أنه من حق اللجنة فصل أي عضو يمنح درجة العالمية إذا صدر منه فعل يخل بكرامة الدرجة العلمية واستنادًا لهذا النص اجتمعت اللجنة وقررت فصل الشيخ على عبد الرازق بسبب ما ذكره في كتابه وليس مستبعدًا إن لم يكن مؤكدًا أن الملك فؤاد هو الذي أوعز للهيئة بهذا التصرف بعد أن بدا له أن كتاب على عبد الرازق ــ وهو القاضي الشرعي وحامل درجة العالمية من الأزهر الشريف ــ قد حطم آماله في الخلافة(١١).

ولكن خطورة هذا الإجراء من قبل اللجنة هو أنه كان يمهد الطريق للقانون المدني لفصل على عبد الرازق من القضاء الشرعي.

وبالرغم من هذا القمع الفكري الذي لجأت فيه السلطة السياسية إلى قلب المؤسسة الدينية على الشيخ على عبد الرازق، فإن الديمقراطية الصاعدة في مصر في ذلك الوقت تصدت للحجر على حرية الفكر ووصل الأمر إلى أبعد مدى وتحول إلى أزمة سياسية كبيرة، فحزب الأحرار الدستوريين الذي تنتمي إليه أسرة على عبد الرازق كان مشتركًا في وزارة زيور باشا بثلاثة وزراء أحدهم عبد العزيز باشا فهمي وزيرًا للحقانية فكان بذلك هو الوزير المسئول عن الأزمة، وأبى عبد العزيز فهمي أن يوافق على التصديق على ما ذهبت إليه هيئة كبار العلماء لأن فيه كثيرًا من العنت ولا يوجد في كتاب بحثي جاد ما يمس بكرامة شهادة العالمية، وهو الأمر الذي استندت إليه الهيئة في قرارها، وبالرغم من علم الوزير بأن وراء هذا العمل أكبر سلطة سياسية في البلاد إلا أنه رفض أن يذعن لهذا القرار الذي يمثل تعديا سافراً على حرية الفكر والبحث، ووقف من خلف الوزير العديد من المفكرين الأحرار، وأبرزهم محمد حسين هيكل الذي كان يرأس تحرير جريدة السياسة التي يصدرها الحزب.

وفوجئ الجميع بإقالة عبد العزيز باشا فهمي من منصبه كوزير للحقانية، وقامت الدنيا وتحول الموضوع إلى مواجهة ساخنة وأزمة سياسية تهدد بسقوط الحكومة وقرر

حزب الأحرار الدستوريين أن ينسحب الوزيران الدستوريان الآخران وهما محمد علوبة باشا وتوفيق باشا دوس، وبالفعل انسحب الوزيران وقدما استقالتهما والأمر المدهش في هذه الأزمة السياسية أن إسماعيل باشا صدقي ــ وكان في ذلك الوقت وزيرًا للداخلية ــ قدم استقالته أيضًا تضامنًا مع الموقف، وهو الرجل الذي عرف بشدته وسياسته الحاسمة، إلى هذا الحد كانت لحرية الفكر قيمة عليا تجد من رجال الحكم من يستقيل دفاعًا عنها، وإلى هذا الحد كان المساس بحرية الفكر يثير الأزمات التي تصل إلى أعلى المستويات السياسية، ولهذا الأمر دلالة واضحة على الحرية الفكرية والسياسية، والتي للأسف لم تأخذ مداها في تاريخنا الحديث، ومرت الأزمة بمصالحة يقال إن على عبد الرازق تراجع فيها عن بعض الأفكار في كتابه وفي المقابل لم تسحب منه درجة العالمية، ولكن نصه الجرئ كان قد خرج إلى النور ليبقى ويفعل فعله في تاريخنا الفكري والسياسي(١٣).

ولم يأت هذا النص من فراغ ولكنه جاء وليد هذه الخلفية السياسية والفكرية والعلمية، ليكون تعبيرًا عن تيار صاعد في ذلك الوقت يشق طريقه نحو المستقبل وآخذا على عاتقه مسئولية التنوير. ومن الجدير بالملاحظة أن تاريخ صدور الكتاب سنة ١٩٢٥ هو نفس عام إنشاء جامعة القاهرة كما أنه يسبق بعام واحد صدور كتاب طه حسين "الشعر الجاهلي"، وجدير بالملاحظة أيضًا أنه في تاريخ لاحق بثلاث سنوات سنة ١٩٢٨ سوف تتكون جماعة "الإخوان المسلمين" في الإسماعيلية، كل هذه الأحداث لها دلالات سواء فيما يتعلق بالسياق التاريخي لتشكل النص أو الوظيفة الأيديولوجيا التي أداها، والتي لا نستطيع أن نتحدث عنها قبل أن نقدم تحليلاً كاملاً للنص نفسه.

الدلالة في البناء العام للكتاب

يقدم على عبد الرازق نصه السياسي تحت عنوان "الإسلام وأصول الحكم" ومن الملاحظ أن كلمة حكم استخدمت للدلالة على الجانب التشريعي في الإسلام دون أن يكون لها أي مدلول سياسي أبعد من هذا، لذا كان المؤلف حريصًا على أن يكون عنوانه "الإسلام وأصول الحكم" وليس "الإسلام وأصول الدولة" مثلاً، فهو يقسم نصه إلى ثلاثة مباحث رئيسة أو ثلاثة كتب: "الخلافة والإسلام"، "الحكومة والإسلام"، "الخلافة والحكومة في التاريخ" وهذا التقسيم بهذه العناوين الثلاثة يحمل دلالة عميقة تؤسس لأخطر حجج سوف تستخدم فيما بعد من قبل كل من طالب بعدم الخلط بين القيادة السياسية والقداسة الدينية، تعمل هذه الدلالة في مستويين أولاً: التفرقة بين الخلافة كفعل سلطوي سياسي يقوم به فرد بالرياسة السياسية للدولة، وهو ما يعني بلغة حديثة "السلطة التنفيذية" وبين "الحكومة" التي تعني السلطة القضائية المستندة لأصول الشريعة(١٤).

وهذه التفرقة على جانب خطير من الأهمية لأنها من الآن فصاعدًا سوف تكون الحجر الذي تتكسر عليه كل الدعاوى بأن "الحاكمية لله" مدلول سياسي وتحتفظ هذه التفرقة بالمدلول التشريعي "لحكم الله" وهو المعنى الذي يبدو جليًا في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]. وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧]. ولقد استطاع علي عبد الرازق أن يحدد هذه التفرقة من خلال الدلالات التي يحملها عنوان البابين الأوليين لنصه ثم في متن الموضوع نفسه وهو بهذا ينجح نجاحًا كبيرًا ــ ربما دون وعي منه ــ في أن يحل إشكالية كبيرة وهي أن الإسلام عقيدة وشريعة، مما يجعل البعض يتصور أن الخلافة كشكل سياسي هي جزء من الشريعة أو أن الشريعة تستوجب بالضرورة هذا النموذج السياسي لقد استطاع علي عبد الرازق بكشفه عن المعنى الحقيقي "للحكم" في القرآن الكريم وأنه يعني الجانب التطبيقي للشريعة وهو المنوط بالسلطة القضائية دون أن يفرض نموذجًا سياسيًا محددًا هو الخلافة أو غيرها على الإطلاق(١٥).

ومن خلال هذا التقسيم الثلاثي يستمر النص في الكشف عن ذاته من خلال عناوين الأجزاء الثلاثة، فإن العطف في عنوان البابين الأوليين يؤكد أن العلاقة بين طرفي الجملة ليست تضمنية ويعود في عنوان الباب الثالث ليسكن الخلافة والحكومة في مكانهما الطبيعي: التاريخ(١٦).

يحمل عنوان الباب الثالث "الخلافة والحكومة في التاريخ" دلالة عميقة أيضًا بالنظر لعلاقته بعنوان البابين الأول والثاني فهو يتناول في البابين الأوليين موضوع الخلافة والحكومة وعلاقتها بالإسلام، وفى الباب الثالث يتناول نفس الموضوعين في علاقتهما بالتاريخ، والدلالة هنا واضحة على التفرقة بين مستويين من التناول الأول المستوى العقائدي المتعالي والثاني المستوى السياسي التاريخي الواقعي وربما تكون هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها هذه الثنائية في الفكر العربي المعاصر ثنائية الثابت/ المتغير، وربما تكون هذه المبادرة هي أخطر ما في نص على عبد الرازق، وربما تكون هي التأسيس لآلية جديدة في التعامل مع التراث سوف يظهر فيما بعد عند عدد من المفكرين عند العرب بعد على عبد الرازق، وسوف نتناول هاتين النقطتين بشكل أكثر تفصيلاً فيما بعد.

إن على عبد الرازق يقدم في كتابه لغة جديدة في فهم التراث ويدخل بنا إلى واحدة من أكثر مناطقه وعورة، وأكثرها تعرضًا للتعتيم وربما في أحيان كثيرة للتزييف، ولكنه منذ السطور الأولى يستخدم لغة واضحة وحاسمة وجريئة ويعالج الموضوع الشائك بقدر كبير من الشجاعة والمهارة في آن واحد يساعده في ذلك ثقافته الدينية العميقة، لذا سوف يطالعنا دائمًا بالأسانيد النقلية لكل ما يقدمه سواء من القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة، فضلاً عن ثقافته التاريخية الواسعة وإطلاعه الكبير على المصادر الأصلية، وحسه السياسي الذي عرفنا خلفيته من سيرته الذاتية، كل هذه العوامل جعلته يستطيع أن يقدم نصًا من الصعب اختراقه فكان له هذا التأثير الخطر الذي سوف نناقشه عندما نتناول الوظيفة الأيديولوجية لهذا النص.

الخلافة والإسلام

يطرح على عبد الرازق سؤال الإسلام والسياسة، إن الإسلام دين سماوي له دستوره وهو القرآن الكريم، وهذا الدستور به جانبان عقيدة وشريعة فهو يحدد تصوراً لموضوعات الاعتقاد جوهرها وحدانية الله سبحانه وتعالى، فالإسلام عقيدة التوحيد بالمعنى العميق للتوحيد ومع هذا الاعتقاد والإيمان بوجود الله تعالى ووحدانيته تبنى أصول العقيدة الإسلامية وتتحدد العبادات الواجبة من المسلم من صلاة وصوم وكما أن القرآن يحدد أيضًا قيمًا عليا للمسلم تشكل الإطار الأخلاقي لحياته وسلوكه ولكي تسير حياة الجماعة المسلمة وفق هذا الإطار الأخلاقي، جاء الإسلام بمجموعة من التشريعات تنظم حياة المسلمين ومعاملاتهم وإذا كان لا يوجد تساؤل حول حقيقة أن الإسلام عقيدة وشريعة وليس عقيدة فقط إلا أن التساؤل حول وجود نظرية سياسية يظل مطروحًا بمعنى أن السؤال المطروح هنا هو هل تفرض الشريعة الإسلامية نموذجًا سياسيًا واحدًا ينبغي على المسلمين أن يلتزموا به؟ هل يوجد في القرآن والأحاديث النبوية حكمًا يلزم بشكل محدد لوحدة سياسية شاملة اندماجية، يكون على رأسها حاكم مطلق للمسلمين، وأن يتم اختيار هذا القائد السياسي وفقًا لقواعد سياسية محددة، وأن يتم انتقال السلطة من حاكم لحاكم بشكل محدد، وهل يوجد نص ملزم يحدد مؤسسات الدولة في الإسلام ومساحة السلطة الممنوحة للحاكم؟ لا يمكن أن تكون الإجابة قاطعة بوجود مثل هذا الإلزام مثلما تبدو الإجابة قاطعة في التأكيد على أن الإسلام عقيدة وشريعة بالمعنى السابق ذكره، وهو ما حاول أن يبحثه على عبد الرازق في الجزء الأول من كتابه. يبدأ على عبد الرازق بحثه للموضوع بطرح معنى "الخلافة" للشرح والتحليل، والخلافة هي المسمى لمؤسسة القيادة السياسية في التاريخ الإسلامي والتي تمثلت دائمًا في شخص فرد هو الخليفة أي هي قمة السلطة السياسية في التاريخ الإسلامي منذ وفاة الرسول ﷺ وحتى انتهاء الخلافة العثمانية، ويحاول على عبد الرازق أن يحدد المعنى اللغوي للخلافة لكي يلقى الضوء على خطورة هذا المنصب الذي يبدو واضحًا من دلالته فهو إما أن يعنى الإنابة أو الحلول مكان آخر من بعده، ويتفق مع المعنى الأول أن تكون الخلافة كما رأى بعض المسلمين هي

استخلاف الله لحاكم على الأرض[١٧].

وبهذا يكون مقام الخلافة تفويضًا إلهيًا. أما المعنى الثاني فهو يتفق مع ما رأه البعض الآخر من أنه الشخص الذي ينوب عن الرسول ﷺ بعد ـ رحيله ـ في حكم المسلمين.

وإذا كان الرسول ﷺ بعد هجرته من مكة إلى المدينة، قد أسس وحدة سياسية قادها بنفسه، إلا أن هذه التجربة لا يمكن أن نقيسها بأن الإسلام دين عالمي لم يأت للعرب فقط ولم يأت لجماعة بشرية واحدة ولكنه بلاغ للناس أجمعين، فمن غير المنطقي أن تكون هذه الرسالة الدينية العالمية تفرض أن يندمج العالم كله في وحدة سياسية على رأسها حاكم سياسي واحد لأن الإسلام يقر الاختلاف بين الجماعات البشرية ولكنه توجه لها جميعًا على السواء، إذن فعالمية الإسلام تتناقض منطقيًا مع تصور أن يكون هناك زعيم سياسي واحد للمسلمين وأن تضمهم جميعًا وحدة سياسية واحدة[١٨].

ننتقل إلى نقطة ثانية تشكل أساسًا في التساؤل السياسي وهى هل حدد الإسلام نموذجًا للدولة أو شكل المؤسسات السياسية، لا يوجد أيضًا في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أي ذكر لهذا الموضوع إلا من خلال أطر عريضة تتحدث عن أسس عامة لكل أشكال السلوك والممارسات وبالتالي تكون ملزمة في الجانب السياسي أيضًا كمبدأ الشورى والمساواة والعدل والرحمة وغيرها من القواعد القيمية والأخلاقية التي تضع إطارًا عامًا دون تحديد التفاصيل فيما يتعلق بمجال السياسة.

النقطة الثالثة هي التساؤل حول طبيعة السلطة السياسية وكيفية انتقال السلطة، بمعنى هل يوجد تحديد في القرآن الكريم والسنة النبوية حول طبيعة الحكم، هل يكون وراثيًا ملكيًا أو يكون بالانتخاب أو يكون ملكيًا أو جمهوريًا أو غيره من أشكال الأنظمة المختلفة، بالقطع لا يوجد أي دليل نقلى سواء في القرآن أو السنة يفرض تشريعًا ملزمًا أو يتطرق إلى هذا الموضوع، وأكبر دليل على هذا أنه منذ وفاة الرسول ﷺ، ثم انتقال السلطة بين الخلفاء الراشدين بطرق مختلفة ومتباينة فالرسول

ﷺ لم يعين خليفته وأبو بكر ﷺ وصى لعمر بن الخطاب ﷺ وعمر بن الخطاب سمى مجموعة يختار منها أولى الأمر خليفة وعثمان بن عفان ﷺ لم يوص لأحد وتولى علي بن أبي طالب ﷺ الخلافة من بعده وخاض عدة معارك ثم جاء الحكم الوراثي مع الدولة الأموية وهكذا تباينت أشكال السلطة السياسية وكيفية انتقالها من حاكم لآخر مما يقطع بأن الإسلام لم يفرض حكمًا في هذا الموضوع وإلا لكان التزم به الجميع. إن القول بأن الخلافة فرض ديني يقوم على أساس من الآيات القرآنية الكريمة: قال تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [المائدة ٤٥] وقوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩]. ويشير علي عبد الرازق أن معنى هذه الآيات الكريمة واضح في دلالته فهي تشير إلى الالتزام بالشريعة أو بلغة حديثة هي تعنى "السلطة القضائية" أو شئون القضاء بل إن الدلالة في الآية الكريمة وقوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩] واضحة في ذلك لأن صيغة الجمع في "أول الأمر" تتنافى مع مفهوم الخلافة الذي يعنى حكم الفرد المطلق.

وهو يطرح سؤال الشرعية للحاكم السياسي (الخليفة) ما مصدرها، نظرًا لخطورة مقام الخلافة بهذا الشكل الذي رأيناه في التاريخ الإسلامي، والذي لم يتوان عبد الرازق عن الإتيان بنماذج من الشعر والمقدمات والخطب التي تتحدث عن المكان الرفيع للخلافة، "قد كان واجبًا عليهم إذا أفاضوا على الخيفة كل تلك القوة، ورفعوه إلى ذلك المقام، وخصوه بكل هذا السلطان، أن يذكروا لنا مصدر تلك القوة التي زعموها للخليفة، من أين جاءته؟ ومن الذي حباه بها وأفاضها عليه[١٩]؟

ولا يفوت عبد الرازق أن يذكر نماذج نصية لتقديس مشخص الخليفة تمشيًا مع مزاعم بعض الخلفاء بأنهم ظل الله على الأرض كأبي جعفر المنصور أو كما قال الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربه موسى على قدر[٢٠].

مناقشة

إن وجوب قيام الخلافة في الناحية الشرعية، أو حتى معقوليتها من الناحية العملية، ليست هي ما طرحه على عبد الرازق للبحث، بل فاعليتها كمؤسسة سياسية تخدم الشعب، وما حدث من هذه المؤسسة تاريخيًا، ربما يكون عبد الرازق في هذا السياق بالذات قد أثار حفيظة الذين هاجموه، وهو الغضب الذي يصل إلى حد القتل والتصفية الجسدية في كثير من الأحوال، لمن يتناول من الكتاب المعاصرين مجرد السرد للتاريخ السياسي للمسلمين[٢١]. إن مجرد توثيق هذا التاريخ أو تسجيله ــ فضلاً عن تحليله ــ يثير ردود فعل حادة وعنيفة وغير مبررة أو مفهومة، وهو الأمر الذي حدث مع كتاب على عبد الرازق الذي تضمن قدرًا مساويًا من المداهنة والتملق والرضوخ من البطانة المقربة حرصًا على مصالحها ومكاسبها. كما لم يفوته أيضًا عرضًا تاريخيًا للصراعات الدامية والاقتتال الداخلي العنيف في كل مرة يحدث انتقالاً للسلطة، أم من جماعات التمرد، وهو يرى أن كل هذا ارتبط بالتداخل بين الدين والسياسة، ويرى أيضًا أن السلطة المطلقة تحمل درجة من المتعة تجعل الظفر بها يستحق أي فعل، فما بالنا إذا كانت هذه السلطة المطلقة تصدها القداسة الدينية للحاكم. "ولولا أن نرتكب شططًا في القول لعرضنا على القارئ سلسلة الخلافات إلى وقتنا هذا ليرى في كل حلقة من حلقاتها طابع القهر والغلبة، وليتبين أن ذلك الذي يسمى عرشًا لا يرتفع إلا على رؤوس البشر، ولا يستقر إلا فوق أعناقهم، وأن ذلك الذي يسمى تاجًا لا حياة له إلا بما يأخذ من حياة البشر، ولا قوة إلا بما يغتال من قوتهم ولا عظمة له ولا كرامة إلا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم[٢٢].

إن تلك الطبيعة المستبدة لمؤسسة الخلافة ــ كما حدث تاريخيًا ــ تجلت في خلال ذلك الصدام الدامي في التاريخ الإسلامي، والذي قتل فيه الحسين ﷺ معظم الذكور من البيت النبوي الشريف "أفهل غير حب الخلافة والغيرة عليها، ووفرة القوة دفعت يزيد بن معاوية إلى استباحة ذلك الدم الزكي الشريف، دم الحسين بن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وهل غيرت تلك العوامل سلطة يزيد بن معاوية على عاصمة الخلافة الأولى، ينتهك حرمتها، وهي مدينة الرسول ﷺ. وهل استحل عبد الملك بن مروان بيت الله

الحرام ووطئ حماه، إلا حبًا في الخلافة وغيرة عليها، مع توافر القوة له[٢٣]. إنه هنا يضع العقل المسلم أمام تناقضاته، فهذه الأحداث التاريخية برغم أنها معروفة وواقعية، إلا إن إخراجها من غياهب التاريخ لبحث إشكالية الدين / السياسة، هو أمر كان ــ ولا يزال ــ صادمًا للوجدان الإسلامي، الذي دأب على الاحتفاظ بتراثه كاملاً في دائرة التقديس، والعجز الكامل عن التفرقة بين ما هو تاريخي وما هو مقدس، أو التفرقة بين العقائدى والسياسى، أو بين الوحى والشخصيات التاريخية، ولعل هذا ما حاول أن يوضحه عبد الرازق في مبادرة غير مسبوقة في الفكر الإسلامى الحديث.

لقد أدت هذه الأحداث التاريخية للانشقاق الكبير بين المسلمين إلى المذهبين السنى والشيعى، وما انفك كل منهما يدين الآخر وأحيانًا يشكك في صحة عقيدته، دون أن يتنبه الطرفان إلى حقيقة التفرقة بين الإسلام الدين والعقيدة وبين التاريخ السياسي للمسلمين، ولكن رغبة كل الطرفين ــ فضلاً عن الاختلافات المذهبية داخلهما ــ في تقديس التاريخ كانت ولا تزال تكرس هذا الانشقاق العميق.

إن هذا الشكل المستبد للحكم السياسي في التاريخ الإسلامى هو الذي مثل عامل ضغط على حرية العلم، ومن ثم انطلاقاته وهو هنا يفسر ندرة البحث في علم السياسة عند العرب المسلمين بسبب ضغط السلطة السياسية وخوف الباحثين المسلمين من التطرق لهذا العلم تجنبًا لبطش الحكام السياسيين[٢٤].

المسلمون ليسوا في حاجة إلى نظام الخلافة لكى يقيموا فروض دينهم ولإصلاح المسلمين متوقف على وجود هذا النظام الذي يراه عبد الرازق ملكيًا دنيويًا. "فإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد، وربما بسطنا لك ذلك بعد، أما الآن فحسبنا أن نكتشف لك عن الواقع المحسوس لتؤمن بأن ديننا غنى عن تلك الخلافة الفقهية، ودنيانا كذلك"[٢٥].

ويتنبه على عبد الرازق إلى خطورة إضفاء صفة القداسة على شخص الحاكم السياسي واستخدام الدين في ذلك، لأن هذا يمنحه سلطة مطلقة غير قابلة للمراجعة والنقد ويصبح أي اعتراض عليه هو خروج على الدين، ومهما قيل عن ضرورة

التزامه بشرع الله، فإنه على مدى التاريخ ثبت أن مثل هذه النظرة التقديسية لشخص الحاكم السياسي والتفرد بالسلطة المطلقة تقود إلى الاستبداد والقمع والقهر، مما دعا فقهاء المسلمين فيما يفتون بأن "حاكما جائراً خير من فتنة قاتلة".

ولقد بلغ تقديس الحاكم السياسي في تاريخنا درجات عالية جعلته فوق أي مسائلة وأصبح من المتعذر تداول السلطة إلا بالغلبة والقوة، ولعل افتتاحيات الخطب والكتب وما تحفل به من تبجيل وتقديس لأشخاص الخلفاء يتعارض مع جوهر الإسلام في الوحدانية التي تعنى نفى أي قداسة عن غير الله سبحانه وتعالى وهكذا تعلمنا من التاريخ ــ وتاريخنا على وجه الخصوص ــ أن السلطة المطلقة تعنى استبداداً مطلقاً مهما كان الادعاء أو تحت أي مسمى.

لقد كان الشيخ على عبد الرازق مستبصرًا تمامًا لصعوبة المباحث التي يتناولها، ومما يمكن أن يثيره مجرد طرحها للنقاش من ردود فعل حادة ولكنه قرر أن يقدم هذا البحث للفكر الإسلامى متحملاً النتائج وضمن هذه التساؤلات السؤال حول تجربة المدينة وما بعدها في عهد النبى عليه الصلاة والسلام هل كانت دولة سياسية النبى محمد عليه الصلاة والسلام رئيسها؟ يقول عبد الرازق "إننا لنقترب بك إلى هذه المشكلة ونحن نقدم رجلاً ونؤخر أخرى أما أولاً فلأن حلها عسيرً، ومزالق الفكر فيها كثيرة، وما لم يكن عون من الله تعالى أي عون فلا أمل في الوصول إلى وجه الصواب فيها. وأما ثانيًا فلأن المغامرة في بحث هذا الموضوع قد تكون مثارًا لغارة يشب نارها أولئك الذين لا يعرفون الدين إلا صورة جامدة، ليس للعقل أن يحوم حولها، ولا للرأى أن يتناولها[٢٦].

ولابد هنا أن نتنبه أن على عبد الرازق عندما كان يبحث موضوع الخلافة سواء من الناحية الشرعية أو التاريخية، لم يكن يوجه نقده لهذا النموذج السياسي كنموذج من الماضى ولكنه كان يوجه نقده لكل نموذج سياسي قائم على حكم الفرد المطلق وهويضع نصب عينيه واقع أمته ومستقبلها.

يذهب عبد الرازق إلى أنه مثلما اعتمد المسلمون في حل مشكلاتهم الفقهية وكذلك الخاصة بأصول العقيدة على وجود الرسول عليه الصلاة والسلام بشخصه بينهم كذلك كان الأمر بالنسبة للقضاء فكان النبى عليه الصلاة والسلام يتولى القضاء بينهم وبعد أن اتسعت الأراضى الإسلامية خارج مكة والمدينة أرسل الرسول عليه الصلاة والسلام بقضاة إلى المناطق الأخرى لكى يتولوا التحكيم بين الناس وفقًا لأحكام الشريعة.

الحكومة والإسلام

الشريعة جانب أساس في الإسلام ومن هنا تتبدى أهمية النظام القضائى في الإسلام لكونه الجهة المنوط بها الحكم بين الناس وفقا للأصول الشرعية، ويتناول على عبد الرازق موضوع النظام القضائى في عهد النبى عليه الصلاة والسلام، إذ أنه يعيد أن الجانب القضائى هو الحكومة كما تم تداول الكلمة في التراث العربى الإسلامى.

ويلاحظ على عبد الرازق أن النظام القضائى في عهد النبى عليه الصلاة والسلام لم يكن في شكل هيئة معقدة البنيان بل كان على الفطرة نظرًا لبساطة الواقع المعاش في ذلك الوقت، ومن ثم فإن الإسلام لم يضع نموذجًا يحدد الهياكل التنظيمية للحكومة ولكنه جاء بالمادة التي تلتزم بها هذه الهياكل التنظيمية إن وجدت، فلا يوجد شكل تنظيمى إسلامى للهيئة القضائية ولكنها يجب أيًا كان شكلها أن تلتزم بالشريعة الإسلامية وروحها وجوهرها[٢٧].

ويرى على عبد الرازق وفقا لهذا أن استحضار نفس أشكال التقاضى أو الأساليب الأخرى للحكم بمعناه التنظيمى الاجتماعى هو أمر مستحيل على كافة المستويات فالواقع أصبح أكثر تعقيدًا بما يستلزم مؤسسات تشريعية وقضائية وإدارية على نفس الدرجة من التركيب لكى تستطيع أن تأخذ زمام الأمور في هذا الواقع المعقد وتستطيع أن تقدم حلولا لمشكلاته ولا يوجد أي مانع دينى أو شرعى من استحضار أشكال مختلفة للحكومة وتغييرها وتطويرها وفقًا لما يطرحه الواقع من ظروف ومشكلات جديدة[٢٨].

ويلقى على عبد الرازق تساؤلا مهماً، ولا يخفى عليه ما قد يثيره هذا التساؤل من مشكلات بسبب عدم الفهم لطبيعته وهو هل كان الرسول عليه الصلاة والسلام ملكًا؟ ربما ونحن اليوم في مطلع القرن الحادى والعشرين يبدو لنا أن على عبد الرازق كان يتوقع ردود الفعل الغاضبة إذا ما كانت الإجابة بالإيجاب ولكن الغريب أنه في ذلك

التاريخ (الثلث الأول من القرن العشرين) كان توقعه أن يأتي الغضب من رجال الدين إذا كانت الإجابة بالسلب، كيف حدث هذا الاختلاف العميق في منظور الرؤية على مدى ما يقرب من خمس وسبعين سنة، الأرجح أن الأبحاث العربية التي قدمت حول هذا الموضوع أظهرت أن القول بأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان ملكًا هو يأتي في نفس سياق ادعاء المستشرقين بأن الدعوة المحمدية هي في حقيقتها عمل سياسي كان يهدف لتأسيس مملكة، لكن قد كان على عبد الرازق أبعد نظرًا وأعمق رؤية من رجال الدين في عصره عندما كان رأيه مختلفا[٢٩].

لقد أشار على عبد الرازق إلى أنه في البداية فإن كلتا الإجابتين لا تعنى كفرًا أو خروجًا على الدين ولكنها اختلاف في وجهات النظر في إطار المسموح به شرعًا.

أما تحليله هو فهو أن النبى عليه الصلاة والسلام لم يكن مؤسسًا لملك بل كان مبلغًا وداعيًا لرسالة روحية وأخلاقية وشرعية، وإذا كان قد خاض حروبًا فهى حروب دفاعية عن دعوته وليس من أجل نشرها بحد السيف كما ادعى البعض [٣٠].

إن عقيدة الإسلام التي نزلت بالوحي على النبي محمد عليه الصلاة والسلام، تمنع الإكراه والقسر للدخول في الدين بآيات محكمات من الذكر الحكيم قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴿٢٥٦﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٦.

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ ﴿١٢٥﴾ ﴾ النحل: ١٢٥.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ يونس: ٩٩.

وما يستدعى التوقف هنا هو أن الشيخ على عبد الرازق مثله هنا مثل كل المجددين في الفكر الديني يحارب على جبهتين، جبهة الذين ينتقدوا الإسلام على أساس أنه انتشر بالقوة، أما الأمر الغريب هو أن تكون الجبهة الأخرى من مسلمين يرفضون حقيقة أنه لا دعوة في الإسلام إلا بالإقناع والموعظة الحسنة متجاوزين كل هذه النصوص القرانية الملزمة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٥٩.

إن الشكل التنظيمي للمسلمين في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن يصل إلى أن دولة بالمعنى الدقيق، ولكنه تكوين لجماعة ترتبط برباط روحي وشرعي ولو كان النبي عليه الصلاة والسلام يؤسس ملكًا لكان حريصًا على تحديد كل مؤسسات ذلك الملك وأولها القيادة السياسية، ولكن الرسول لم يفعل ذلك، ومن ثم فإن من التجاوز الحاد إن يقال أن تنظيم الرسول عليه الصلاة والسلام للمسلمين كان يعني أنه ملك على دولة، وإن كان هذا الفعل التنظيمي له صبغة سياسية فهو الضرورة الحتمية التي تطلبها تقوية الرسالة وفتح الطرق أمام الدعوة وليس تأسيس ملك. إن الإسلام دعوة عالمية ومن ثم ينتفي عن هذا الدين أن يلزم كل المسلمين أن يكونوا وحدة سياسية واحدة لأن هذا يتناقض مع عالميته. الإسلام رسالة لا ملك ودين لا دولة [٣١].

بهذا الرأي الشرعي من علي عبد الرازق، الذي يملك بحكم تكوينه العلمي الديني أن يدلي برأيه في الأمور الشرعية، استطاع أن يفوت أي محاولة لاستخدام فكرة الإلزام الشرعي بإقامة الخلافة على السلطة السياسية، واستحق ذلك أن يستعدي هذه السلطة عليه بدعوى خروجه على أصول الشريعة الإسلامية، ولكنه في الواقع كان خطأه الكبير هو القضاء على أحلام الملك فؤاد الأول في أن يصبح ملكًا عربيًا تحت مسمى خليفة المسلمين، من أجل فريد من الفردية في الحكم وفريد من السلطة المطلقة.

الخلافة والحكومة في التاريخ

في هذا الباب يدلف على عبد الرازق إلى منطقة شديدة الوعورة، فهو بعد أن قدم بحثه في المرجعية الإسلامية لمفهوم الخلافة والحكومة وانتهى إلى أن الخلافة الإسلامية كما عرفت في التاريخ هي شكل سلطوى سياسي لا يستند الى نظرية سياسية مستمدة من النص القرآنى أو السنة النبوية الشريفة ثم قدم بحثه عن مفهوم الحكومة في الإسلام وما تعنيه من اعتبار القرآن الكريم والسنة الشريفة مصدرًا للتشريع، وبقى على الشيخ أن يتناول الموضوعين السابقين من وجهة تاريخية ووجهة نظر علمية موضوعية وهو هنا يعلن صراحة أن موضوع السياسة يقع في مستوى ما هو تاريخى ومتحول وقابل للفحص والمراجعة والنقد أيضًا.

إن الإسلام دين عالمى نزل لكافة البشر، ولقد كرم الله سبحانه وتعالى العرب بأن يكون النبى صلى الله عليه وسلم منهم، وكما يرى على عبد الرازق وكما قدم في دراسته فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان زعيمًا روحيًا ودينيًا لتلك الجماعة المسلمة، وإن ما شرعه الإسلام الحنيف لهذه الجماعة يضع إطارًا عريضًا لجماعة ذات منظومة عقائدية وقيمية أو ما يعنى بلغة العصر أيديولوجية خاصة، دون أن يكون هذا تأسيسًا لدولة سياسية يحكمها حاكم سياسي واحد، ولقد ظلت هذه الجماعة ترتبط بهذا الرباط الروحى الدينى الخالص حتى وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، ومن المثير للدهشة أن نجد على عبد الرازق يرى أن تحول الجماعة المسلمة إلى سياسية يبدأ في أعقاب وفاة الرسول عليه الصلاة السلام ومن كان من أمر الخلاف حول من يتولى السلطة من بعده، وهو بهذا يرى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان زعيمًا سياسيًا للجماعة المسلمة والخلاف الذي حدث على ولايته يوضح أنه لم يكن هناك حكم ديني ملزم بأحقية أبى بكر رضى الله عنه دون غيره من الصحابة لتولى أمور المسلمين، ولا يعنى ذلك أنه يعترض على ولاية أبى بكر أو يميل مثلاً كما يميل الشيعة إلى اعتبار أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان أولى بالخلافة

وأيضًا رفض سعد بن عبادة مبايعة أبى بكر على أن هذا الموضوع كان سياسيًا بالدرجة الأولى وأن أبا بكر رضى الله عنه لم يتبوأ المكانة الروحية للنبى عليه الصلاة والسلام وما كان له أو لغيره أن يتطلع إلى ذلك، إذن فعلى عبد الرازق يعد أن ما جرى على الساحة الإسلامية منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام هو أحداث تاريخية تموج بكل ما في التاريخ الإنسانى من صراعات [٣٢].

إن التاريخ العربى الإسلامى، لم يكن قط ذلك التاريخ المتعالى المتجانس، الذي ينساب دون صراع أو اقتتال، إن هذا النزوع لدى العقل العربى لأسطر تاريخه هو الذي ينتج تلك الصورة الرومانسية. ربما يكون إلحاح نص الشيخ على عبد الرازق على فض ذلك الغطاء الأسطورى عن التاريخ، هو أحد الأسباب التي أثارت كل هذا القدر من الثورة على نصه، فضلاً عن أن هذه أحد أهم مخرجات هذا النص في ذات الوقت.

إن التشريعات والأنظمة والقيم الأخلاقية والقواعد والآداب تؤسس بالفعل لجماعة وأمة، ولكنها لم تسع ولم تحقق وحدة سياسية متجانسة بالفعل — هكذا يؤكد على عبد الرازق، والرسول عليه الصلاة والسلام لم يذكر قط ما يسمى "بدولة إسلامية" أو "دولة عربية" [٣٣].

واختلف كل من السُنة والشيعة خلافًا لازال قائمًا حتى اليوم من كان أحق بالخلافة سيدنا أبو بكر رضى الله عنه أم سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه. وهذا دليل على أنه لا إجماع في موضوع الخلافة كحجة شرعية يراها البعض تثبت ضرورة إقامة الخلافة، بل إنه لم يلق موضوعًا اختلافاً عمليًا حوله قبل موضوع الخلافة ويقول في نص دال للغاية يعكس رفضه توريث المكانة الفريدة للنبى عليه الصلاة والسلام لأيًا كان فيقول: "زعامة النبى عليه السلام كانت، كما قلنا زعامة دينية، جاءت عن طريق الرسالة لا غير، وقد انتهت الرسالة بموته صلى الله عليه وسلم فانتهت الزعامة أيضًا. وما كان لأحد أن يخلفه في زعامته، كما أنه ما كان لأحد أن يخلفه في رسالته [٣٤].

وفقًا لعلى عبد الرازق فإن اللحظة المتعالية على التاريخ، توقفت بعد وفاة النبـــى محمد عليه الصلاة والسلام، ومنذ هذه اللحظة من وجهة نظر على عبد الـــرازق ـــ هناك خطأ تاريخى ـــ ربما كان متعمدًا في إضافة مبحث الخلافة إلى المباحث الدينية "ثم إذا الخلافة قد أصبحت تلصق بالمباحث الدينية، وصارت جزءًا من عقائد التوحيد، يدرسه المسلم مع صفات الله تعالى وصفات رسله الكرام ويلقنه كما يلقن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله"(٣٥).

وهو بهذا يكرس ـــ دون وعى منه ـــ منهجًا حديثًا في بحث التـــراث، ويرســـى ركيزة أساسية وهى التفرقة بين مستوى ثابت ومستوى متحول، تفرقة بـــين عقيـــدة مقدسة وبين تاريخ، وعلى هذا الطريق سار على عبد الرازق بخطوات ثابتة دون أي مناورة أو التفاف ليبدأ عصرًا جديدًا في دراسة التراث العربى الإسلامى، خاصاً جانبه السياسي والتاريخى.

الوظيفة الأيديولوجية للنص

كتب الشيخ على عبد الرازق مؤلفه "الإسلام وأصول الحكم" من وحى لحظة تاريخية خاصة، كان فيها موضوع تنصيب خليفة جديد كبديل للخلافة العثمانية المنهارة أمرًا مطروحًا بقوة من القوى السياسية المؤثرة في المنطقة في ذلك الوقت، وتحديدًا من الإنجليز مما ألهب حماس كل المتطلعين لذلك العرض وأولهم الملك فؤاد الأول، ولكن هل كان هذا النص متوجهًا مباشرةً لهذا الحدث أو بمعنى أخر هل كان التصدى لتنصيب فؤاد خليفة للمسلمين كحدث جزئى هو الهدف الوحيد لكتابة هذا النص، ولو كانت الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب فهل يعنى هذا أن المؤلف وضع نصب عينيه هذا الهدف ومن ثم وظف كل أدواته من أجل تحقيقه، ومن هنا يكون احتمال تضمن نص على عبد الرازق لموقف نقدى حاد يرجع إلى مناورة تكتيكية دون أن يكون رأيًا موضوعيًا يعتمد على مرجعات شرعية وعلمية وتاريخية تعكس الموقف الحقيقى للمؤلف.

إن الأمر المؤكد أن هذا النص ارتبط بالفعل بهذا الظرف التاريخى مما ألهم مؤلفه أن يخرجه للوجود، ولكن هذا الحدث الجزئى الذي دفع بعلى عبد الرازق لأن يضمن موقفه في هذا الكتاب لم يكن إلا السبب المباشر الملح لنشر فكره ولكن تصدى الشيخ عبد الرازق لمثل هذا الموضع الشائك بمثل هذا الحسم والشجاعة يقطع بأن موقفه كان موقفًا استراتيجيًا بالفعل.

لقد نجح نص على عبد الرازق في أن يلقى ظلالاً من الشك حول حقيقة استناد الدعوة لتنصيب خليفة لقاعدة شرعية ملزمة مما أفقد الملك فؤاد الحجة الدينية التي كان يستند إليها والتى أوعز لرجال الدين أن يستخدموها لمساندته في تحقيق هدفه، وتراجع حلم الملك فؤاد في أن يحقق سلطة أوسع وينفرد بمزيد من الصلاحيات بعد أن وجه الشيخ عبد الرازق ضربته للنموذج السياسي الذي كان يسعى الملك لإعادة تمثله، وعلى هذا المستوى يكون النص قد حقق هذا الدور الأيديولوجى بنجاح[٣٥].

ولكن نص "الإسلام وأصول الحكم" بقراءة أكثر تعمقًا ليس مجرد فكر سياسي نقدي لنموذج سياسي بعينه ولكنه موقف واضح تجاه هذا الشكل لأنظمة الحكم كنموذج متعين للحكم الفردي والسلطة المطلقة، إنه رفض لكل الأنظمة السياسية الشمولية التي تجعل فردًا يستأثر بمقدرات أمة، وإذا كان هذا الحكم الفردي يدعى أن وجوده فرض ديني فإن هذا يجعل الموضوع أكثر خطورة، لأنه يعنى انعدام أي رقابة من أي مؤسسة أخرى على القرار السياسي، كما أنه يعنى أيضًا انعدام فرص التغيير، ولعل هذه النتيجة تبدو واضحة إذا رجعنا إلى التاريخ السياسي للمسلمين وميل معظم الفقهاء إلى الفتوى بأن "إماماً جائراً خير من فتنة قاتلة"، فانعدام فرص الرقابة والنقد والتغيير من خلال القنوات الدستورية تجعل إمكانية التغيير لا تتأتى إلا من خلال العنف، وهو مما دفع الفقهاء إلى مبدأهم السابق فيما يتعلق بإمكانية تغيير الحاكم وهذا هو ما حدث على مر التاريخ السياسي للمسلمين التغيير كان يحدث دائمًا من خلال مؤامرات وعنف وغلبة[٣٦].

لقد أصبح نص على عبد الرازق مرجعية أساسية لكل من يريد أن ينقد فكرة إضفاء القداسة الدينية على شخص الحكم السياسي للدولة وتأتى أهمية وفاعلية هذا النص من كون مؤلفه من داخل المؤسسة الدينية العتيدة "الأزهر الشريف" ومن علمه الشرعى العميق الذي تأكد بتقلده منصب القضاء الشرعى.

وعلى صعيد آخر فإن الإسلام وأصول الحكم" شكل فاعلية على مستوى أكثر عمقًا، ربما في هذا المستوى لا يبدو تأثيره مباشرًا وظاهرًا مثل المستوى السابق المرتبط بالتصدى لواقع سياسي، ولكنه مستوى أعمق سوف يصبح بعد عشرات السنين من صدور الكتاب موحيًا لمبدأ مهم قدمه العديد من المفكرين والكتاب والباحثين في التراث العربى الإسلامى كله وليس في الفكر والتاريخ السياسي للمسلمين فقط[٣٧]. إن كتاب على عبد الرازق هو المبادرة الأولى للكشف عن وهم الخلط بين العقيدة الإسلامية وتاريخ المسلمين، وإلقاء الضوء على الفرق بين ما هو ثابت وما هو متحول بين ما هو مقدس وما هو تاريخى، الفرق بين الدينى والسلطوى، الإيمانى والسياسى، ولا يعنى هذا على الإطلاق أنه لا توجد خصوصية يجب أن

تتميز بها الدول الإسلامية في أنظمتها السياسية لكنها تشكل أُطرًا عريضة وليس تنظيمات دقيقة لمؤسسات الدولة فمبدأ الشورى والعدالة والمساواة والصدق كلها قيم عليا إسلامية يجب أن تصبغ الحياة السياسية للمسلمين كما يجب أن تصبغ كل مناحى حياتهم الأخرى، ولكن في نطاق الفعل السياسي عندما ندخل في مساحة السلطة، يجب أن تتراجع نظرة القداسة وتحل محلها نظرة النقد الموضوعى التاريخى، وإلا كان لزامًا على المسلمين أن ينظروا بهذه القداسة لكل الصراعات الدموية على السلطة السياسية في تاريخهم بدءًا من التنكيل بآل البيت فيتهم رجالاً ونساءً وأطفالاً من قبل الخلافة الأموية، ومرورًا بمذابح الخليفة العباسى الأول السفاح ووصولاً للصراعات الدموية في عصر الخلافة العثمانية التي وصلت إلى أن يقتل الأب ابنه خوفًا على عرشه، إلى هذه الدرجة يبدو بريق السلطة مبهرًا ولا يحد فيه إلا أن يكون هناك نظام دستوري متوازن يحد من إنفراد شخص واحد أو مؤسسة واحدة بالسلطة المطلقة، فلا وجود لمن قال عنه جمال الدين الأفغانى "العادل المستبد"[٣٨] فمع الاستبداد من المستحيل ــ كما تعلمنا من التاريخ ــ أن يوجد عدل. لقد نجح على عبد الرازق أن يفرق بين هذين المستويين للتراث في مجال السياسة، ولكن هذه المبادرة الرائدة أسست لاتجاه جديد تبلور فيما بعد يتناول التراث بالبحث العلمى الموضوعى مفرقًا بين الثابت/ المتحول، المقدس/ التاريخى فالنتاج الفكرى للمسلمين ليس هو عقيدتهم ولكنه اجتهادات بشرية تأثرت بالعقيدة الإسلامية أو تمحورت حولها لكنها بالتأكيد ليست هي الإسلام.

ومن هنا فإن على عبد الرازق هو نقطة تحول غير مسبوقة في دراسة التراث العربى الإسلامى، ليس في مجال السياسة فقط ولكن في كافة المجالات. لقد حقق هذا النص الرائد نتائج تفوق بكثير ما كان متوقعًا حين صدوره وتفوق بكثير ما تعرض له مؤلفه من محاولات الضغط والترويع التي دفعه كما يقال إلا أن يعلن تراجعه عن الكتاب، لكن هذا العمل الأصيل خرج ليمارس دورًا أيديولوجيًا خطيرًا في حياتنا السياسية والفكرية ظهر أثره وربما سيكشف المستقبل عن تأثير أكبر والنص الأصيل ربما يأتى ثماره بعد مائة عام، إن مؤلفه يكتب كلمته ويتركها للتاريخ ليقول كلمته.

هوامش الإسلام وأصول الحكم

(١) راجع د. محمد عابد الجابرى التراث والحداثة ــ صـــ٣٣٧ .
العقل السياسي العربى: محدداته وتجلياته سنة ١٩٩٠ وهو الجزء الثالث من مشروعه "نقد العقل العربي جـ١ "تكوين العقل العربى سنة ١٩٨٤، جـ٢ "بنية العقل العربى سنة ١٩٨٦.
وراجع أيضًا د. محمد أركون ــ تاريخية الفكرى العربى الإسلامى ــ صـــ١٦٥ وما بعدها.
الفكر الإسلامى قراءة علمية ــ صـــ١٥٩ وما بعدها كما أشار أيضًا على عبد الرازق إلى هذه المفارقة : "الإسلام وأصول الحكم" صـــ٦٤.

(٢) د. محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية جـ١ ــ صـــ٢٣٢.

(٣) د. زينب الخضيرى ــ الشيخ على عبد الرازق (نظرية الحكم في الإسلام) المنار ــ بيروت ــ ١٩٨٨م.

(٤) مصطفى عبد الرازق ــ محمد عبده ــ صـــ٨، ٩، ١٠.

(٥) د. محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية جـ١ صـــ ٢٣٣ وما بعدها وانظر أيضًا قضايا فكرية (مجموعة مقالات) ــ الكتاب الثامن ــ القاهرة ــ سنة ١٩٨٩م.

(٦) د. محمد عبد السلام الشاذلى ــ تطور الفكر العربى ــ جـ٢ ١٥٨صـــ ١٥٩، ١٦٠.

(٧) د. محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية ــ صـــ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢.

(٨) على عبد الرازق ــ الإسلام وأصول الحكم ــ صـــ٤.

(٩) د. محمد عبد السلام الشاذلى ــ تطور الفكر العربى ـ جـ١ ــ صـ٩٨.

(١٠) د. محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية.

(١١) المرجع السابق صـ٢٣٠، د.محمد عبد السلام الشاذلى، جـ٢، صـ٨٨

(١٢) د. محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية جـ١ صـ٢٤٠.

(١٣) انظر عدد قضايا فكرية ــ (مجموعة مقالات) ــ الكتاب الثامن ــ القاهرة ــ سنة ١٩٨٩.

(١٤) انظر على عبد الرازق ــ الإسلام وأصول الحكم ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ مجموعة المواجهة ــ سنة ١٩٩٣ صـ١، صـ٣٩.

(١٥) المرجع السابق صـ٨١.

(١٦) المرجع السابق صـ١٠٣.

(١٧) انظر الشيخ فرج الله زكى الكردى ــ المجموعة ــ المطابع الأميرية سنة ١٩٠٥ وسنة ١٣٢٣هـ ــ القاهرة (عن المرجع نفسه).

(١٨) على عبد الرازق ــ الإسلام وأصول الحكم ــ صـ٧٧، ٧٨

(١٩) المرجع نفسه صـ٦

(٢٠) المرجع نفسه صـ٧

(٢١) المرجع

(٢٢) المرجع السابق صـ٢٦

(٢٣) المرجع السابق صـ٢٩

(٢٤) المرجع السابق صـ٢٢، ٢٣، ٢٤

(٢٥) المرجع السابق صـ٣٦

(٢٦) المرجع السابق صـ٤٦

(٢٧) المرجع السابق صـــ٣٥

(٢٨) المرجع السابق صـــ٤٥

(٢٩) من المفارقات في تاريخ الفكر العربى المعاصر، أنه غالبًا ماتجـد مثـل هـذه الاجتهادات التي تخدم الإسلام كثيرًا هجومًا كاسحًا، وهو الأمر الذي أعاق تجديد الخطاب الدينى حتى الآن.

(٣٠) على عبد الرازق ــ الإسلام وأصول الحكم ــ صـــ٥٦

(٣١) المرجع نفسه صـــ٦٤

(٣٢) المرجع نفسه صـــ٩٣

(٣٣) المرجع نفسه صـــ٨٧

(٣٤) المرجع نفسه صـــ٩٠

(٣٥) المرجع نفسه صـــ١٠٢

(٣٦) لا يعنى هذا النجاح أن على عبد الرازق استطاع أن ينفد إلى محـددات العقـل السياسي العربى الذي كان ولا يزال يعمل بنفس الآليات منذ عصر الخلافة حتى الآن.

انظر الجابرى "العقل السياسي العربى، أركون" تاريخية الفكر العربى الإسلامى.

(٣٧) انظر عبد الرحمن بن خلدون ــ المقدمة ــ صـــ١٥٤، صـــ٢١٧، صـــ٢١٨. راجع أيضًا د.طه حسين ــ الفتنة الكبرى ــ جزآن ــ دار المعارف بمصـر ــ سنة ٢٠٠٦ أيضًا. حسين مره ــ الـنزعات المادية فـي الفلسـفة العربيـة الإسلامية ــ ٥ أجزا ء جـ١ صـــ ٥٣٤.

(٣٨) سوف يذهب إلى هذه التفرقة بين المقدس/ التاريخى أو الثابت/ المتحول. معظم المفكرين العرب منذ منتصف القرن العشرين من طه حسين إلى زكى نجيـب محمود، الجابرى، أركون وقد قدم أدونيس كتابًا بهذا العنوان الثابت/ المتحول.

قائمة المصادر والمراجع العربية

١- ابن حزم ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ــ جـ١: جـ٥ القاهرة

٢- الأشعرى (أبى الحسن) مقالات الإسلاميين ــ جـ١، جـ٢ تحقيق محمد محيى الدين.

٣- ابن خلدون ــ المقدمة بمعرفة لجنة من العلماء ــ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ــ بدون تاريخ.

٤- إسماعيل (د.محمود) ــ سوسيولوجيا الفكر الإسلامى جـ٢ ــ دار الثقافة ــ المغرب ــ ط١ ــ ١٩٨٠.

٥- د. زينب الخضيرى ــ الشيخ على عبد الرازق (نظرية الحكم في الإسلام) المنار ــ بيروت ــ ١٩٨٨.

٦- أمين (أحمد) ــ فجر الإسلام ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ مجموعة مكتبة الأسرة ــ ١٩٦٩.

٧- الجابرى (د.محمد عابد) ــ التراث والحداثة ــ المركز الثقافى المغربى ــ ط١ ــ ١٩٩٠.

٨- الجابرى (د.محمد عابد) ــ العقل السياسي العربى [محدداته وتجلياته] ــ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٠) الجزء الثالث من (نقد العقل العربى) ــ جـ١ تكوين العقل العربى سنة ١٩٨٤ ــ جـ٢ بنية العقل العربى سنة ١٩٨٦.

٩- حنفى (د.حسن) ــ من العقيدة إلى الثورة ــ المجلد الأول ــ مكتبة مدبولى ــ القاهرة ــ ط١ ــ ١٩٨٨.

١٠- العراقى (د. عاطف) ــ العقل والتنوير في الفكر العربى المعاصر ــ المؤسسه الجامعية ــ بيروت ــ ١٩٩٥.

١١- العراقى (د.عاطف) ــ الفلسفة العربية والطريق إلى المستقبل ــ دار الرشاد ــ ط١ ــ ١٩٩٨ ــ جزأن.

١٢- عبد الرازق (على) ــ الإسلام وأصول الحكم ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ مجموعة التنوير ــ ١٩٩٣.

١٣- بنعبد العالى (عبد السلام) ــ الفلسفة السياسية عن الفارابى ــ دار الطليعة ــ بيروت ــ ط٣ ــ ١٩٨٦.

١٤- عوض (د. لويس) ــ تاريخ الفكر المصرى الحديث ــ جـ١ ــ مكتبة مدبولى القاهرة ــ ط١ ــ ١٩٨٦.

١٥- الرازى (فخر الدين) ــ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ــ مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ــ دار الكتاب العربى ــ بيروت ١٩٨٦.

١٦- الرازى فخر الدين ــ معالم أصول الدين (من تراث الرازى) ــ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ــ الكليات الأزهرية ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

١٧- قضايا فكرية (مجموعة مقالات) ــ الكتاب الثامن ــ القاهرة ــ ١٩٨٩.

١٨- مصطفى عبد الرازق ــ محمد عبده ــ دار المعارف بمصر ــ بدون تاريخ.

١٩- (من آثار مصطفى عبد الرازق) ــ تصدير على عبد الرازق ــ مقدمة د. طه حسين ــ دار المعارف بمصر ــ ١٩٥٧.

٢٠- موسى (د. محمد يوسف) ــ نظام الحكم في الإسلام ــ دار الكتاب العربى ــ القاهرة ــ ط٢ ــ ١٩٦٣.

٢١- حسين (د. طه ــ الفتنة الكبرى جزءان ــ جـ١ عثمان جـ٢ على وبنوه ــ دار المعارف بمصر ــ ط ٢٠٠٦.

٢٢- هيكل (د. محمد حسين) ــ الحكومة الإسلامية ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١.١٩٩٦

٢٣- هيكل (د. محمد حسين) ــ مذكرات في السياسة المصرية ــ جـ١ ــ النهضة المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٥١.

٢٤- على (محمد آيت) ــ الفلسفة السياسية عند الغزالى ــ دار التنوير ــ لبنان ــ جـ١ ــ ١٩٩٨.

٢٥- أركون (د. محمد) ــ الفكر الإسلامى قراءة علمية ــ ترجمة د. هشام صالح ــ مركز الانماء القومى ــ لبنان ــ بيروت ــ ١٩٨٧.

٢٦- أركون (د. محمد) ــ تاريخية الفكر العربى الإسلامى ــ المركز الثقافى العربى ــ الناشر مركز الانماء القومى ــ بيروت ط٢ ــ ١٩٩٦.

٢٧- أبو غازى (د. عماد بدر الدين) ــ هوامش على معركة "الإسلام وأصول الحكم" ــ موقف (كتاب غير دورى ــ العدد الثانى) القاهرة ــ ١٩٨٢.

المراجع الأجنبية

1- Ghassan F. Abdulah – New secularism in the Arab world – Institution for the ecularization of Islamic Society the cfi web network http/www.infidels. org.

2- Patricia Crone - God's Rule: Government and Islam six centuries of Medieval Islamic Political Thought. February 2007.

3- Ira M. Lapidus - University of California, Berkeley Journal of Interdisciplinary History 371 (2006)

4- Esposito, John - Oxford History of Islam. Oxford University press - (2000).

5- Holt. P.M. Bernard Lewis. Cambridge. History of Islam, Vol.1. Cambridge University Press – 1977.

6- Holt. P.M: Ann K.S. Lambton, Bernard Lewis - Cambridge History of Islam Vol. 2., Cambridge University Press, 1977.

7- Lapidus, Ira M., History of Islamic Societies, Cambridge University Press- 1988.

8- Rahman, F., Isalm & Modernity: transformation of an Itellectual Tradition, University of Chicago Press – 1982.

9- Nasr, Sayed Hossein, Islam Religion, History an Civilization, New York. Harper Collins Publishers – 2003.

10- Sonn, Tamara – A Brief History of Islam. Blackwell Publishing ltd- 2004.

11- The new Encyclopedia Britannica Icorporated: Rev. Ed edition – 2005.

The Islam and Governance

This research includes one of the most important pillars of the contemporary Arab thought. It has caused a huge uproar when it was first published in 1925 as it puts us towards a wide space of knowledge that is full of various situations which are similar in refusing the status quo. It is also considered one of the most important works for many reasons including its uniqueness among all political texts with daring and it was percussive and clear for us in many positions, that's why it was controversial when it was published. This controversy was called the crisis of "The Islam and Governance".

This research also talks about an interesting as well as a spiny subject that is the problematic relation between religion and politics. Some religious men saw it as a legitimate discretion that went a way from the right path and this made the subject more dangerous as it means the absence of any censorship from any other foundation on the political decision as well as the absence of any opportunities for change.

This research forms an efficiency on a much deeper level as it does not seem direct as that level which is connected with addressing the political reality but it suggested an important principle introduced by several thinkers in the Arab/Islamic heritage as it has become a basic reference for any one wants to criticize the idea of giving the religious holiness to the political ruler of the country. The importance of this is that its author comes from an old religious institution, i. e. (Al Azhar Al Sharif) and he has a forensic knowledge as he assumed the position of judiciary.

Ali Abd Al Khalek's book is the first initiative for revealing the illusion of mixing between the Islamic doctrine and the Muslims' history. In the domain of the political action, the holiness view must go back and be replaced by the historical criticism view. However, Ali Abd Al Razek has succeeded in differentiating between these two levels.

This genuine work was published to practise an ideological role in our intellectual and political life and its impact was clear and the future may reveal a greater effect. The author writes his words and leaves them to the history to say his own word.

مطابع جامعة المنوفية